

مرجعية الوثيقة

الوصف				
سياسة الإلتزام بالمتطلبات القانونية		عنوان الوثيقة:		
١,٠		النسخة:		
<input type="radio"/> سرية للغاية	<input type="radio"/> سرية عالية	<input type="radio"/> سرية	<input checked="" type="radio"/> عامة	التصنيف:
وثيقة		النوع:	معمده	الحالة:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ الإصدار:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ المراجعة:

الملاحظات	إعداد ومراجعة	التاريخ	النسخة رقم
النسخة الأولى من الوثيقة	الإدارة العامة لتقنية المعلومات (قسم أمن المعلومات)	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الموظف المختص

الملاحظات	المختص	التاريخ	النسخة رقم
تم المراجعة	محمد الشهري	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الإعتماد

الملاحظات	المعتمد/ المعتمدين	التاريخ	النسخة رقم
	رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية معالي مدير جامعة الملك خالد	٢٠١٥/٠٧/٠٨	١,٠

جدول المحتويات

١. تعريف هيكلية السياسة ٣
٢. الهدف ٣
٣. نطاق العمل ٣
٤. الإمتثال والتفويض ٣
٥. السياسات ٤
- تحديد التشريعات المنطبقة على أعمال جامعة الملك خالد ٤

١. تعريف هيكلية السياسة

تشتمل وثيقة السياسة على العناصر التالية:

- **الهدف:** وصف مختصر لأغراض وأهداف السياسة.
- **نطاق العمل:** تحدد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه السياسة.
- **الإمتثال والتنفيذ:** تحدد تبعات ونتائج أية مخالفة لهذه السياسة.
- **السياسات:** يشتمل هذا القسم على وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بالسياسة المحددة.

٢. الهدف

الغرض من هذه السياسة هو التأكد من التزام جامعة الملك خالد بالأنظمة واللوائح التي تنطبق عليها.

٣. نطاق العمل

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، والموظفين المتعاقدين، والوحدات الوظيفية لدى جامعة الملك خالد سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن مواقع عملهم. كما تغطي هذه السياسة جميع بيانات أنظمة المعلومات التي تقوم الجامعة بتشغيلها أو تعاقدت الجامعة على تشغيلها مع طرف ثالث.

٤. الإمتثال والتنفيذ

في حالة مخالفة أي موظف أو طرف ثالث (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لدى جامعة الملك خالد لهذه السياسة فسيعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجامعة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر- نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية.

٥. السياسات

○ تحديد التشريعات المنطبقة على أعمال جامعة الملك خالد

- على الإدارة القانونية لدى جامعة الملك خالد أن تقوم بالمراقبة الرسمية للتشريعات والأنظمة واللوائح المحلية التي قد يكون لها انعكاسات قانونية على أمن المعلومات لدى الجامعة، ومن ثم تُبلِّغ الإدارة العامة لتقنية المعلومات بذلك.
- يجب أن تتأكد الجامعة من أن أنظمة المعلومات لديها تتوافق مع جميع المتطلبات النظامية المطبقة على أعمالها أو متطلبات الأمن التعاقدية التي لها انعكاسات على أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة المعلومات وفقاً لإجراءات تحديد تشريعات أمن المعلومات المطبقة.
- تكون الإدارة العامة لتقنية المعلومات مسؤولة عن تحديث سياسات ومعايير الجامعة الأمنية بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المطبقة.